ولو كان الفعل يمكنه من غير مشقة ع ش على م ر اصحاب الصفة وهم زهاد
من الصحابة فقراء غرباء يأوون مسجده صلى الله عليه وسلم وكان ابو هريرة
عريفهم وكانوا يقلون ويكثرون ففي وقت سبعين وفي وقت غير ذلك
قال ح ل ويقال انهم اربعمائة اه فيأتي منه صلى الله عليه وسلم
ولم ينكر عليهم حرم النوم فيه اي في وقت التضييق فقط وجب
ح تنبيهه ويندب تنبيه من نام في نحو الصف الاول او امام المصلين
ولا ينبغي التصدق في المسجد ويلزم من ترك الانكار عليه ومنعه
ان قدر ويكره السوال فيه بل يحرم ان شوش على المصلين او مشى امام
الصفوف او تخطى مرقابهم ويحرم الرقص ولو بغير نحو شبابة وهو حرم
الغناء فيه ولو بالذكر ما فيه من تضييع حصر وايذاء عين وهي
الصلاة وفي الحديث لا يقبل الله صلاة بغير ظهور ولا صدقة
من غلول والغلول بضم الغين المعجمة الحرام خائنة وضد وفي بفتح
الصاد وضمها ويقال بالسين والزاي ففيه ست لغات ومثله كرسي
وضع عليه اه ز اي فيحرم مس جميع الكرسي بشرط ان يكون عليه
المصحف على المعتمد خلافا لمن وهم ل وهذا في الكرسي الصغير المعد
للمصحف فقط الجريدي والخشب اما الكرسي الكبير الذي يعقد عليه
القاري فلا يحرم المس المذكور للتصحف وهو فيها لانها
كالصندوق اه ع ش جلد اي ولا بد ان يكونا معدين للمصحف اي
وحده وظاهر كلامهم لا فرق فيما اعده له بين كونه على جهة او لا وان لم يعد
مثله عادة وهو قريب ثم رو وقوله اعده الخ اي عرفا يخرج ما لو قال ابن
اه ج والعلاقة اي اللايقة اه طولية جدا اه ق ل اي فلا يحرم
من الزايد حيث كان طولها مغرطا لم يحرم مسهما ان لم يكن ما مس
للمصحف لدرس اي ولو على جدار فيحرم مسه وعليه فمحل حرمة
من الموضع الخالي من الجدار كما في الروض فيه نظر والمتجه انه لا يحرم
اه ع ش ج ورقة اي مثلا فلا يحرم اه ق ل كذا حيث عدت نجسة عرفا

وان

وان كثر المكتوب فيها بل نقل عن الشيخين وجوب جميع القرآن قال وما نقل عن
الشيخين قال اج وعلى ما نقل عن الشيخين فتلوث من في قولهم شيء من القرآن
للبيان لا للتبعيض غير ان كونها للتبعيض اظهر للعرف للتبرك
والعبرة بقصد الكاتب لنفسه او لغيره بلا اجرة والا فبقصد المستا
ولو قصدت التميمة بما للدراسة تغير حكمه من الحرمة الى الحل اه
وعكسه ودخل في التميمة ما لو كتبت لكافر وهو ظاهر كلام الشيخين
به ابن عبد الحق ومنها بعضهم له قال ولو شك هل قصد الدراسة
فيحرم او التميمة فلا قال ج بالثاني نظرا الى تعارض الاحتمالين
فيبقى اصل الحل اه قال شيخنا والذي يفهم من كلامهم للحرمة فقط
قالوا والوشك في التغيير هل هو اكثر والا فهو يحرم اذ هي الاصل ولا
يصار للحل الا بيقين اه اج والتياد بالجر عطفا على التميمة
الى هر قل ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ولم يأت مرجا ملها با
على الطهارة لان المقصود منها المرور بسلطة لا الدراسة اه
الحروز جمع حرز بعود ونحوه لا باصبعه وان لف عليه خرقة ولا
بملبوسه كان لف كمه كالعود قال وبحرم المس بما زاد من كمه عن
بيعا خذا من قولهم لو لف كمه على يده وقلب بها حرم عليه لانه منسوب
اليه ومتصل به فكان له حكم اجزايه اه ولو اتخذ له اغلفة من
فضة ونحوها كذهب لم يحرم مس المصحف بها اه قال الاسنوي
في بسط الانوار ويكره اه قال ابن العماد ويحرم الاستناد لما كتب
منه على جدار يسير ولبس الثوب ولو مع الجنابة ابتلاع الحاي الاثر
مضغه بحيث تذهب حروفه قال واكل مبتدا خبره كشرب الخ اهـ
فيه ولا فرق بين الاكل والشرب من هذه الحيثية وان فرق بينهما بحيثيات ان
الكتابة على الطعام مكروهة بخلافها على اناء الشرب فتامل ويكره
احراق الحاي ما لم يكن فيه تضييع مال بلا غرض والا حرم وعلى هذا
يحمل ما في الير من منع حرق كتب الكفار لما فيه من اسماء الله تعالى ولما